أمازون توسع نشاطها في الشرق الأوسط من بوابة أبوظبي

عملاق التجارة الإلكترونية يخطط لإقامة مركز لوجستي ضخم صديق للبيئة في الإمارة بحلول 2024

دخل عملاق تجارة التجزئة عبر الإنترنت أمازون في مرحلة جديدة من التوسع في الشرق الأوسط باختياره إمارة أبوظبي نقطة لإقامة مركز لوجستي لدعم عملياته الإقليمية بفضل الطلب المتنامي للمستهلكين، في ظل توقعات المحللين بأن نوافذ التسوق الرقمي بالمنطقة تواصل الاتساع بشكل مطرد.

فخامة الاسم وحدها تكفي لجني الأموال

أبوظبي – أعلنت مجموعة أمازون الأميركية الأحد أنها ستتعاون مع مكتب أبوظبي للاستثمار لإنشاء مركز لوجستي جديد في إمارة أبوظبي، مما يمنحها فرصة أكبر من أجل تنمية أعمالها في قطاع تجارة التجزئة عبر منصتها الرقمية.

ويأتي التعاون في إطار برنامج الابتكار التابع لمكتب أبوظبي للاستثمار البالغة قيمته ملياري درهم (540 مليون دولار)، لدعم الشركات المبتكرة العامة في قطاعات رئيسية.

وسيجسد المركز الذي سيتم تشييده على مساحة 175 ألف متر مربع مدى التزام أمازون بالنمو المستدام في المنطقة، بما يتماشى مع خارطة طريق الاستدامة التي أعلنت عنها الشركة لأعمالها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويعد المركز واحدا من أكثر مراكز الشركة تطورا على مستوى المنطقة، ويهدف إلى تعزيز الابتكار التقني في قطاع الخدمات اللوجستية ودعم ريادة الأعمال، وتطور منظومة قطاع التجزئة وخلق الآلاف من فرص العمل الجديدة.

راس غراندينيتي

المركز سيُجهز بأفضل خدمات أمازون اللوجستية المتطورة

محمد علي الشرفاء

المشروع يوفر بنية تحتية متكاملة تستفيد منها الشركات الأخرى

وقال المكتب الإعلامي لحكومة أبوظبي إن "شركة أمازون دخلت في شراكة مع مكتب أبوظبي للاستثمار، لإنشاء مركز لطلبات البيع بالتجزئة عبر الإنترنت بالإمارة في 2024، بما يتماشى مع استراتيجيات خفض الانبعاثات الكربونية للشركة".

وسيعتمد مبنى المركز على التصاميم الصديقة للبيئة وأنظمة التحكم والبيانات والتحليلات، لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة.

كما سيضم المبنى سطحا من الألواح الشمسية لتوليد الطاقة المتجددة، وسيتم تصميمه لاستيعاب المركبات عديمة الانبعاثات الناتجة عن وسائل النقل.

وأشار المكتب إلى أن إطلاق المركز سيوفر الآلاف من فرص العمل ويعزز قطاع الخدمات اللوجستي في أبوظبي، بالإضافة إلى تقديم الدعم لرواد الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة التي تزدهر أعمالها في الاقتصاد الرقمي.

وقال راس غراندينيتي، نائب الرئيس الأول الدولي في أمازون، "ينصب تركيزنا في أمازون على الابتكار وتطبيق الأفكار العملية على المدى الطويل. لذا نتعاون مع الإماراتيين للإسهام في تسريع نمو الاقتصاد الرقمي وتحقيق أجندتهم الطموحة في هذا المجال".

وأضاف "نتطلع إلى العمل مع مكتب أبوظبي للاستثمار ليكون المركز الجديد مجهزا بأفضل خدمات أمازون اللوجستية المتطورة، والابتكارات التكنولوجية، ومبادرات الاستدامة، فضلا عن توظيف خبراتنا الطويلة والممتدة لعقود من الزمن".

ونجحت أمازون في مارس 2017 في التوصل إلى اتفاق لشراء شركة سوق.كوم، أكبر موقع لتجارة التجزئة عبر الإنترنت في الشرق الأوسط، لتوسع بذلك دائرة انتشارها السريع في أنحاء العالم.

وأدخل ذلك الاتفاق أمازون بقوة إلى سوق يشهد نموًا سريعا، في وقت تواصل المجموعة الاستثمار في قطاع تجارة التجزئة، رغم توسيع عملياتها لتشمل خدمات متنوعة أخرى.

ويعرض موقع سوق.كوم قرابة 8.4 مليون منتج ضمن 31 تصنيفا، بينها الإلكترونيات والأزياء والساعات والمفروشات، ويستقطب أكثر من 45 مليون زائر شهريا لبيعهم منتجات انطلاقا من مراكز عمل رئيسية في السعودية والإمارات ومصر والكويت.

وفي يونيو 2018، أحدثت أمازون صدمة كبيرة في قطاع الخدمات اللوجستية ونقل الطرود في العالم، وخاصة في الدول المتقدمة التي تنشط فيها بقوة، حين أعلنت أنها ستبني شبكة شاحنات لتوريد بضائعها إلى عملائها في الولايات المتحدة. ورجحت حينها تعميم التجربة في دول أخرى.

وتعطي المؤشرات حول تميز دول الشرق الأوسط في التسوق الإلكتروني بوجود شريحة كبيرة من الشباب باعتبارهم أكبر فئة من المستهلكين، إضافة إلى تزايد شعبية وتحسن البنية التحتية للإنترنت، لمحة عن أن المنطقة على أعتاب طفرة غير مسبوقة في التسوق الرقمي بعد انتهاء الجائحة.

وفي ضوء مستوى التنمية الاقتصادية والقدرة الاستهلاكية للسكان ومعدل انتشار شبكة الإنترنت وعوامل أخرى، هناك بلدان مثل السعودية والإمارات ومصر والكويت، تتصدر في مستوى تنمية التجارة الإلكترونية بين جميع الدول العربية.

وكان قطاع التجارة الإلكترونية في دول الخليج قبل خمس سنوات منصة صغيرة، حيث شكل نحو 0.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة أي ما يعادل خمسة مليارات دولار.

ولكن شركة الاستشارات العالمية كونيل تتوقع أن يصل حجم التسوق الرقمي في المنطقة إلى 29 مليار دولار بنهاية العام الحالي، ليقفز إلى قرابة خمسين مليار دولار بنهاية العام 2025.

ويشكل قطاع الأغذية والبقالة عبر الإنترنت نسبة كبيرة من هذه التجارة. وقد أجرت مجموعات متخصصة في الأبحاث حول البضائع المستهلكة دراسات كثيرة أظهرت أن المبيعات عبر الإنترنت في قطاع البقالة تحظى بأعلى نسبة.

ومن هذا المنطلق تعمل إمارة أبوظبي على ترسيخ مكانتها كمركز رائد للابتكار في المنطقة ووجهة رئيسية لإطلاق الحلول والتقنيات الحديثة والفعالة إلى جانب إمارة دبي.

وقال محمد علي الشرفاء، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، إن "المركز اللوجستي الجديد لأمازون سيعزز منظومة الابتكار في الإمارة، من خلال توفير إمكانات جديدة وبنية تحتية متكاملة تستفيد منها الشركات الأخرى أيضا".

وأضاف "في إطار التزامنا بتقديم أفضل الفرص الممكنة للقطاع الخاص، سيواصل مكتب أبوظبي للاستثمار دعم الشركات القائمة على الابتكار لضمان نجاحها وازدهارها في الإمارة".

ومنذ تفشي الجائحة، ساهم قيام التجار بشحن الطلبيات العابرة للحدود القادمة من مستودعات الجملة ومراكز التوصيل مباشرة من السوق، أمازون في المحافظة على نمو إيراداتها خلال العام الماضي.

ويستمر عدد موظفي أمازون في التضخم مع توسع أعمالها، ففي نهاية الربع الثالث من العام الجاري، وظفت الشركة نحو 1.33 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، بزيادة 52 في المئة سنويا.

وكانت الشركة قد استثمرت 18 مليار دولار على مستوى العالم، دعما لنجاح مبيعات الشركاء العام الماضي.

وتقدم الشركة مجموعة واسعة من الأدوات والخدمات المجانية، مثل خدمة "تُشحن من قبل أمازون" وتطبيق "أمازون سيلر" الخاص بالبائعين لمساعدة رواد الأعمال والمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة على زيادة مبيعاتهم على أمازون.

ستاندرد أند بورز تمنح مستقبل اقتصاد البحرين نظرة متفائلة

المنامة – أعطت الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة البحرينية دافعا مهما حتى يتحسن تصنيفها الائتماني الذي تقهقر العام الماضي بفعل تداعيات قيود الإغلاق المنجرة عن تفشي فايروس كورونا.

وقالت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز في بيان إنها عدلت نظرتها المستقبلية لتصنيف البحرين الائتماني من "سلبي" إلى "مستقر" على خلفية إصلاحات مالية جديدة تهدف إلى تحسين الإيرادات غير النفطية وخفض الإنفاق الحكومي.

وكانت البحرين، التي مازال تصنيفها دون مستوى "الاستثمار"، قد تجنبت أزمة ائتمانية في عام 2018 بخطة إنقاذ بلغت قيمتها عشرة مليارات دولار ساهمت فيها السعودية والكويت والإمارات.

وارتبطت هذه الأموال بمجموعة من الإصلاحات المالية غير أنه بعد التداعيات السلبية للأزمة الصحية أرجأت المنامة في سبتمبر خططها لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في موازنتها عامين وأعلنت خططا لزيادة ضريبة القيمة المضافة.

وقالت ستاندرد أند بورز في تقرير حديث إن "حكومة البحرين أعلنت في الفترة الأخيرة عن إصلاحات مالية إضافية لتعزيز الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق. وهذه الإجراءات، إلى جانب أسعار النفط الداعمة، من شأنها تحسين الموقف المالي السيادي".

ويتوقع خبراء الوكالة أن تستفيد الحكومة البحرينية من دعم مالي إضافي من دول الخليج المجاورة إذا تطلب الأمر.

وسترفع المنامة ضريبة القيمة المضافة إلى مثليها لتبلغ عشرة في المئة العام المقبل وهي خطوة تفيد تقديرات ستاندرد أند بورز بأنها ستزيد الحصيلة الضريبية بنسبة ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات القليلة المقبلة ارتفاعا من حوالي 1.7 في المئة من الناتج المحلي هذا العام.

كما يخطط المسؤولون في أصغر اقتصادات المنطقة العربية كذلك لترشيد الإنفاق الحكومي والدعم الاجتماعي خلال العامين 2023 و2024 وهي خطوة تحول تركيز الإصلاحات إلى جانب الإنفاق بدلا من زيادة الإيرادات غير النفطية.

وقالت الوكالة "نعتقد أن هناك مخاطر تنفيذ أعلى في ما يتعلق بترشيد الإنفاق نظرا إلى الوضع السياسي والاجتماعي الدقيق الذي مازال قائما على الجزيرة وهو ما كان يقيد جهود الحكومة".

وكانت البحرين قد تراجعت في السابق عن بعض الإصلاحات بسبب مخاوف الحكام السنة من أن تؤدي أي إجراءات تقشفية إلى تعزيز معارضة الأغلبية الشيعية وإثارة اضطرابات مماثلة لما حدث خلال ما يسمى بـ"الربيع العربي" في عام 2011.

التكنولوجيا لم تمنعنا من متابعة الأسعار من الصحيفة

دبي تطلق مشاريع سكنية بقيمة تتجاوز المليار دولار

دبي – أطلقت حكومة دبي الأحد برنامجا متكاملا لتنمية قطاع الإسكان في الإمارة الخليجية ضمن خطط لتوفير البيوت للمواطنين من خلال مشروعات تتجاوز قيمتها المليار دولار وبتسهيلات كبيرة.

ويتردّد في الخطاب السياسي للقادة وصنّاع القرار بدولة الإمارات التأكيد على أنّ الإنسان هو محور التنمية وهدفها، فيما تشير التقارير الدولية إلى ارتفاع درجة الرفاه وجودة الحياة المتوفرة فعلا للإنسان في هذه الدولة من مواطنين ومقيمين.

ويشمل البرنامج توزيع قطع أرض على المواطنين بشكل فوري في منطقة وادي العمردي والعوير الثانية وتخصيص مجمع سكني متكامل الخدمات تحت اسم "قرية الأسرة السعيدة" في منطقة محيصنة الرابعة.

وأكد حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على موقع تويتر على أهمية ملف إسكان المواطنين والذي يأتي في مقدمة أولويات حكومة دبي ويحظى بمتابعة خاصة، وقال "كما وعدنا سيبقى ملف إسكان المواطنين ضمن متابعاتي المباشرة".

وقال إنه "اعتمد الأحد مشاريع إسكانية في الإمارة بقيمة 3.8 مليار درهم تتضمن توزيع ألفي قطعة أرض سكنية و900 فيلا سكنية جاهزة ومجمع متكامل بنصف مليار درهم (136 مليون دولار) للأسر الصغيرة".

وكان الشيخ محمد بن راشد اعتمد قبل أسابيع موازنة إسكانية تاريخية بقيمة 17.7 مليار دولار للأعوام العشرين المقبلة للمواطنين في إمارة دبي.

وجاءت الخطوة ضمن البرنامج الحكومي لإسكان المواطنين الذي يندرج ضمن مبادرات "خطة دبي الحضرية 2040" التي تصب في إطار الجهود الحثيثة لاستكمال النموذج التنموي والحضري للإمارة بما يدعم أهداف التنمية المستدامة.

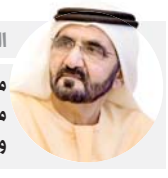

الشيخ محمد بن راشد

ملف الإسكان في مقدمة أولويات الحكومة ويحظى بمتابعة خاصة

وتضم الخطط الجديدة عدة خدمات تشمل توفير 19 نموذجا من التصاميم الجاهزة للمساكن مع الخرائط الفنية والهندسية للاختيار منها تراعي التوزيع الأمثل للمساحات الداخلية والخارجية.

كما سيتم توفير خيار تعهيد البناء بالكامل لمؤسسة محمد بن راشد للإسكان لإنجاز المسكن نيابة عن المواطن، والإعفاء من رسوم الرهن العقاري، والإعفاء من شرط توفر سيولة مالية تقدر بنصف مليون درهم (136 ألف دولار) للموافقة على الطلب، وتخفيض القسط الشهري من 18 إلى 15 في المئة.

وتضم التسهيلات كذلك إعفاء المواطنين الذين يبنون منازلهم لأول مرة من دفع رسوم توصيل الكهرباء على ألا تتجاوز قيمة منازلهم 4 ملايين درهم (1.1 مليون دولار).

وإلى جانب ذلك دعم المساكن بأنظمة الطاقة الشمسية وربطها مع شبكة هيئة كهرباء ومياه دبي بشكل اختياري للراغبين في ذلك.

وسيتم توفير خيارات واسعة للتأثيث من خلال توقيع اتفاقيات مع كبرى شركات التأثيث وتجهيز المنازل يتم بموجبها توفير خصومات خاصة للمواطنين.

وحتى تتمكن من تحقيق أهدافها ستقوم الحكومة بتوزيع الشقق السكنية ضمن مجمع "قرية الأسرة السعيدة" بمنطقة محيصنة الرابعة، والذي سيضم 464 شقة جاهزة للسكن ضمن مجمع متكامل الخدمات للأسر غير الممتدة.

وتتضمن الخطة أيضا إعفاء أسر المتوفين من سداد قروض إسكانية بقيمة 33 مليون درهم (نحو تسعة ملايين دولار) في إطار ضمان الاستقرار الاجتماعي لهم وتعزيز مستويات المعيشة والحياة الكريمة لهم وتعزيز دورهم في الإسهام في دفع عجلة التنمية.

وبهدف تطوير وتحسين البنية التحتية بشكل مستمر في المناطق السكنية، بدأت هيئة الطرق والمواصلات بتنفيذ مشروع لتشييد طرق داخلية في ثلاث مناطق سكنية هي ند الشبا الثانية والقوز الثانية والبرشاء جنوب الثالثة بقيمة تبلغ 43.5 مليون دولار، كما سيتم رصف المناطق السكنية وفق الخطة الخمسية خلال المرحلة المقبلة.